الأعلام المصرية .. هي الحل !

محمود الشربيني

قبل أن تقرأوا:
كاتب هذه السطور يتغني بالمقاومة الفلسطينية الجسورة، أيا كانت حجم خسائرها في الأرواح ..فالدفاع عن الأرض والأوطان لايقاس إلا بالدم .وهو ايضا لا يصنف المقاومين الآن، إن كانوا منتمين للإخوان أم غير منتمين. وهو أيضا يرفض تهجير الغزاويين – والفلسطينيين كلهم – سواء إلى سيناء أو رواندا أو تشاد، إلخ هذه الخيالات والأوهام الصهيونية .
وكاتب هذه السطور ايضا يرفض أن تدخل مصر الحرب الدائرة الآن، لأن مصر يجب ان تختار حربها توقيتا وأهدافا وظروفا مادية واقتصادية واجتماعية ونفسية أيضا .ولكن اذا فرض علينا القتال – وأنا هنا أتفق مع الكاتب الكبير عبد الله السناوي– فسوف نقاتل .. أيًا ما كان الأمر.
كانت هذه محددات لازمة لتوضيح موقفي، قبل أن أدخل إلى صلب الفكرة الرئيسية.
الذي حدث في الآونة الاخيرة هو أن مصر تأثرت كثيرًا بالحرب الدائرة في أوكرانيا، وتأثرت أيضا بالحرب الصهيونية في غزة .تصدر بيانات أحيانا تتحدث عن حجم الخسائر، ومن اسف أنها بيانات ينقصها الكثير من المعلومات. ويقابلها في الوقت نفسه بيانات لإعلاميين مصريين ليهم منابر يخلطون فيها بين الرسمي والشعبي، فهم ليسوا متحدثين رسميين وإنما هم اعلاميون يتلقون المعلومات عبر التليفون، ولايتورعون عن ذكرها في غيبة أي متحدث رسمي، وبالتالى إن صادفت قبولا لدي الرأي العام فهي باسم الحكومة، وانما لم تصادف فهي مجرد اجتهادات غير ملزمة يتحمل هؤلاء الاعلاميين مسؤوليتها، ويشربون نتائجها من مصداقيتهم وسمعتهم، وهي في أدنى مستويات المصداقية.
فالاعلام إن لم ينحز للحقيقة ويضع الشعب نصب أعينه فهو مجرد كلام.. بوق للسلطان.. «يبلونه ويشربوا ميته».
في هذا الإطار.. نعرف كلنا أزمة الدولار التي تعاني منها مصر، منذ حدوث التعويم الأول.. عندما كان سعر الدولار ٨ إلى ١. اليوم يتجاوز سعر الدولار في السوق الموازية ٥٠ جنيها، في حين تعلن الدولة ان سعره الرسمي يبلغ ٣٦جنيها أو اكثر قليلا. المصيبة السوداء ان الاحتياطي النقدي ينخفض إلى مادون ٣٦ مليارًا، رغم كل الاجراءات والقوانين واللوائح التي لم تساو ثمن الحبر الذي كتب بها، لأن هناك عملا يتم من خلاله التربح من السوق الموازية للدولار، وبيعه وشرائه في السوق السوداء، فضلا عن استغلال شديد لهذا الأمر، من جانب القوي السياسية المناوئة للنظام الحالي، والتي تستهدفه من خلال إشعال أزمة الدولار بغير هوادة، وبلا انقطاع..
هناك مليارات من الدورات تدين بها مصر ، يتردد أنها بحدود ١٨٠ مليارا، وأن فوائد خدمة الديون بالمليارات هي الاخري، وفي برنامج الاعلامي مصطفي بكري زف إلينا في تصريح له مؤخرا «وكأنه متحدث رسمي باسم الحكومة!» أن مصر سددت الاقساط المطلوبة منها حتي منتصف العام الحالي.
عودة إلى الحرب، ومايجري على صعيدها، وعلى الجبهات المفتوحة فيها من بيروت الى باب المندب، أطلت برأسها كارثة جديدة، وهي انخفاض عائدات قناة السويس الدولارية، نتيجة تحول التجارة إلى رأس الرجاء الصالح.. بسبب استهداف الحوثيين للسفن والبواخر الاوربية والأميركية التي تمر في مضيق باب المندب، وكثير منها كانت تأتي من قناة السويس ! فبحسب رئيس هيئة قناة السويس أسامة ربيع فإن عائد القناة بالدولار انخفض 40% منذ بداية العام مقارنة بعام 2023، بعد أن أدت هجمات الحوثيين في اليمن على السفن المتوجهة لإسرائيل إلى تحويل مسار إبحارها بعيدا عن هذا الممر. كارثة بكل المقاييس.. لا نلوم المقاومة ولا المقاومين ولا الذين يقدمون لهم المساعدة، بمن في ذلك إيران وحزب الله في لبنان وعبد الملك الحوثي في اليمن. بأقصي درجات الاعجاب والتقدير نظرنا إلى خطوة جمهورية جنوب افريقيا التي كانت الدولة الوحيدة في العالم التي جرجرت الكيان الصهيوني إلى محكمة العدل الدولية بتهمة ارتكاب عمليات إبادة ضد مواطني غزة . وقفت وحيدة لم ينضم اليها عربي واحد من القاهرة إلى الرباط ومن الرياض إلى دمشق! كان هذا أضعف إيماننا مادمنا لن ندخل الحرب. لكن القرار العربي كله مرهون بأيدي الأميركيين الملوثة بالدماء في كل أرجاء العالم. لم يفعلها سوى مائة محام شريف من جمهورية شيلي، قاهرة الديكتاتور بينوشيه . مائة محام من شيلي في مواجهة آلاف المحامين العرب الذين كانً على اتحادهم، وكان ذا سمعة مرموقة وكيانا كبيرا في زمن مضي، أن ينضم إليهم في الدعوى. لكن الخرس والصمت ران على قلوب العرب واتحادات المحامين والكتاب والأطباء والمهندسين الخ .
مع انخفاض عائداتنا الدولارية نصبح أمام أزمة شديدة ، ما كنا نتوقع أن تحدث عن هذا الطريق ، طريق قناة السويس ، ونحن الذين قدمنا ٦٤مليارا في اسبوعين فقط، لشق التفريعة الجديدة للقناة. كنا نظن أن» رفع روحنا المعنوية « بقيمة هذه المليارات سوف نحصد ثمنها بعد توسعة القناة ، ولكن تأتي الرياح بما لا يشتهي السَفنُ !
الآن نحن أمامَ تحدٍ جديد ، زادت من طينه بللا ان أميركا قررت أن تنشيء تحًالفًا لمواجهة الهجمات الحوثية على السفن الاوربية والاميركية والاسرائيلية . ورفضت مصر بالطبع الانضمام الى هذا الحلف المشؤوم. لكن في المقابل ماذا علينا أن نفعل ؟ كيف نفكر خارج الصندوق ؟ كيف لا نتلقى ضربات موجعة من حيث لا نتوقع ؟
أظن – وبعض الظن ليس إثما – اننا مطالبون بعمل خارق مع النظام الحاكم في اليمن والذي لم يعد يواجه تهديدات ذات بال من قبل الدول الرافضة للحوثيين في اليمن، وهذا العمل الخارق أظنه يكمن في اتفاق دبلوماسي معهم ، بألا يتعرضوا مطلقا لأي سفينة تحمل العلم المصري وهي تمر في المضيق، شريطة ان تكون قادمة من قناة السويس. ولاشك أن تفاوضنا مع الحوثيين ومع الدول المستفيدة من عبور سفنها القناة يمكنها أن تدفع مقابل تقديم مصر هذه الحماية الإسمية والمعنوية للسفن العابرة في القناة والواصلة إلى باب المندب، بسلامة وبسلاسة ويسر . استثناء هذه السفن تحت العلم المصري من الهجمات الحوثية يساعدنا كثيرا في تخفيض خسائرنا الدولارية، ويكسبنا سمعة دولية وعربية أيض ، وأهم من ذلك أنه يمنحنا فرص أن لدينا أفكار خارج الصندوق.. جديرة بالنقاش والتنفيذ !
بعد أن قرأتم ..السؤال الآن: هو هل يسمح الاميركان بذلك؟ هل مصر لديها محاذير من اللجوء إلى هذه الخطوة؟ لانعرف، فهل من إجابات؟

وهم المعايير الدولية

د. عبد الله فيصل آل ربح

اعتادت المجتمعات وضع معايرية تُصنّف الصواب من الخطأ، والمقبول من المرفوض، تلك المعيَارية يضعها عادةً المكوّن المهيمن الذي يفرض ثقافته ورؤاه على بقية المكوّنات في النسيج الاجتماعي. يتم بعد ذلك بناء خطاب ثقافي ممنهج يقوم بشرعية تلك الهيمنة عن طريق فرض معايير النخبة المسيطرة، والتي تُفصّل الخطاب الثقافي والقيم الاجتماعية بناء على هويتها الأساسية، والتي تعطيها أفضلية على بقية المكونات الهوياتية في المجتمع.
يكثر الحديث عن الطائفية والقبلية في مجتمعات ما يُعرَف بالعالم الثالث، وتتهم النخب السياسية والاجتماعية بفرضها خطاباً أحادياً لا يمثل تلك المجتمعات. غير أن الواقع يوضح كون فكرة فرض «معيارية القوى» أمرا يتبناه الغرب ويفرضه على العالم بشكل يفوق فيه مستوى الطائفية والطبقية العشائرية في مجتمعات العالم الثالث.
إن التمايز العرقي هو نمط التصنيف الأهم في الغرب (أوروبا وأميركا الشمالية). ووفق الواقع المفروض في الغرب، فإن الخطاب الثقافي، المعيارية القيمية تقوم على تفوق العرق الأبيض. تفترض هذه المعيارية أن نمط التفكير والسلوك للمجموعة المهيمنة يجب ألا يكون مقبولاً من قبل مكونات المجتمع فحسب، وإنما يفترض أن يكون هو النمط السائد و«الطبيعي» الذي يتوجب على بقية المكونات أن تحذو حذوه وتقلده حتى تكون طبيعية وليست شاذة.
فالأنا العامة هي «أنا» العنصر المتفوق، وعلى البقية السير في ركبه.
وحده العنصر المهيمن من يملك سلطة التغيير الراديكالي في القيم الثقافية والاجتماعية، ويحاسب من يختلف معها، لذلك نجد خطابات مثل حقوق الإنسان تنتقل من استعباد وإجهاد السود إلى تصعيد حركة «حياة السود مهمة»، ومن يقود الضغط الإعلامي لها هم أعضاء في النخبة البيضاء. والأمر نفسه ينسحب على مسألة المثلية، فمن نبذ كامل إلى فرض شديد على الخطاب الإعلامي بقيادَة العنصر المتفوق. والفكرة هنا ليست حول حقوق السود أو المثليين أو غيرهم من المكونات الاجتماعية، لكن الفكرة الأهم والأخطر تتمثل في احتكار السلطة الثقافية التي تحدد المنظومة القيمية للمجتمع الغربي التي يتم فرضها على بقية دول العالم، وتجريم من لا ينتمي لها.
وعليه، قد يظهر بعض من المنتمين للعنصر المتفوق بمظهر «غير المتسلط»، باستخدام عبارات مثل: نحن نتقبل الآخر، متسامحون معه، ومُرحَبون به. هنا تكشف اللغة عن العنصرية الكامنة، حتى فيمن يدّعي التسامح! إذ إن مجرد إعطاء الذات «نحن» الحق في التقبل / التسامح / الترحيب بـ«الآخر» يؤكد «آخرية» غير العنصر المتفوق، وبالتالي تأكيد تفوق الـ«أنا / نحن» التي تُعدّ الأصل للمجتمع بأسره. يتضح هذا بالخصوص عند النزاع عن طريق المنّ بعدم ممارسة العنصرية التي تُصوّر هنا بطريقة أو بأخرى بأنها «حق» قد تم التنازل عنه، وليس سلوكاً مُشيناً تم تجنّبه على أساس أخلاقي، اعتقادي أو حتى قانوني. يحضر هنا بعض المنتمين للعنصر المقهور محاولين «الاندماج» في الـ«أنا» الكبرى، من خلال تبني ثقافة وخطاب العنصر المتفوق، علّهم يظفرون باعترافه.
الواقع هنا أنهم يقبلون بالإطار الدوني الذي وضعهم فيه العنصر المتفوق، ويزيدون على ذلك إضفاءهم الشرعية على هذا النمط من التأطير الدوني لمجموعتهم. يدخل هذا في إطار «لوم الضحية» الذي يُحمّل العناصر الأخرى (غير العنصر المتفوق) مسؤولية موقعهم الدوني.
هنا تكمن الخدعة الثقافية التي يقع فيها كثير من مثقفينا العرب، فمن يتبنى خطاب العنصر المتفوق يعتقد أنه قد أصبح جزءاً من هذه الشريحة المتفوقة، أو على الأقل ليس ضمن الشريحة الدونية، وعليه فإنه يتبنى خطابها بشكل أكثر تعصباً من أفرادها أنفسهم! بل يزيد عليه بأن يطبق الشعارات العمومية على أبناء شريحته الأساسية، معتقداً أنه إن بدأ بـ«أناه» التي هي «آخر» بالنسبة للمتفوق، فإنه سيتمكن من دمجها مع الـ«أنا» الخاصة بالعنصر المتفوق، ما يحقق الاندماج الاجتماعي و / أو العالمي. ما يغيب عن هذا المتحمس أنه يحاول أن يقتحم دائرة مغلقة لا تتسع له، فالـ«أنا» التي يحاول جاهداً الدخول في منظومتها هي دائرة مخصوصة وليست عامّة تتسع للجميع، وبالتالي فإن عليه أن يسعى لنقد خطابها وتوسيعه وكسب الاعتراف بأصل فكرة التنوع فيها قبل أن يلوم مَن «عجز» عن الدخول في إطارها.
وهذا بالضبط ما يشهده، اليوم، في خطاب المؤسسات الدولية حول حقوق الإنسان التي تم اختزالها وتوجيهها لصالح فئات محددة ارتأت المعيارية البيضاء تصعيدها على مستوى الإعلام لتبسيّد المشهد في ظل غياب العديد من القضايا الإنسانية المُلحّة.
لسنا هنا بصدد التقليل من أي قضية أو رفض حقوق أي فئة، لكننا نحاول تسليط الضوء على مشكلة أساسية تتلخص في السلطة المعرفية التي تم فرضها على كثير من المجتمعات، من خلال خطاب لا يشبههم ولا يراعي ثقافتهم. إن عملية التهديد بالنبذ أو الاتهام بانتهاك حقوق الإنسان ليست إلا نتيجة خطاب ثقافي ممنهج وماكينة إعلامية فرضت معيارية فئة معينة على الغرب وانطلقت منه لتفرضه على بقية العالم.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية

مستقبل الوكالات الإخبارية الدولية على المحك

د. محمد عبد العزيز
أستاذ الإعلام بجامعة منيسوتا

تلعب الوكالات الإخبارية دورًا رئيسًا في صناعة الإعلام العالمي فتعد أحد أهم مصادر المعلومات ، اذ تعنى بتقديم الخدمات الإخبارية المتكاملة لمختلف المؤسسات الإعلامية ، لذلك تبوأت مركز الصدارة في التعامل مع الأحداث العالمية عبر شبكاتها ومراسليها في مختلف بلدان العالم، وتبقى البحث عن المصداقية والشفافية والحرص على الحيادية وتجنب الميول الشخصية والتوجهات الحكومية عند صناعة الأخبار وإعلانها ، مرتكزات رئيسة للمهنية الصحيحة في صناعة الإعلام العالمي عبر مصادره الأولى « وكالات الأنباء «.
لقد صنع وجود الإعلام الخاطف « شبكات التواصل « تحولا كبيراً في صناعة الإعلام العالمي وفتح الفضاء الأزرق باباً واسعاً ومجالاً خصباً بعد أن عبدَ الأرض لانتشار الأخبار وزاد مساحة تأثيرها والتفاعل معها جماهيريا ، وهيمنت « السوشيال ميديا » على مصانع الأخبار وبثها فأصبحت تهدد عرش وكالات الأنباء العالمية لاسيما في سرعة نقل الخبر وإتاحة تداوله عالمياً لحظة وقوعه، ما تسبب في سحب البساط تدريجياً من تحت أقدام تلك الوكالات خاصة بعد جنوحها عن القواعد المهنية المتعارف عليها وابتعاد معظمها عن جادة الصواب في صناعة المحتوى بعد أن ظلت لعقود هي المصنع الرئيس للأخبار.
وقد أشارت دراسة موسعة لمركز أبحاث «بيو» الأميركي بعنوان «كيف تعيد وسائل التواصل الاجتماعي تشكيل الأخبار»، إلى أن أكثر من نصف مستخدمي «السوشيال ميديا» يشاركون في نشر أخبار ومحتوى إعلامي يتضمن نصوصاً وصوراً ومقاطع فيديو ، بينما أظهرت نتائج استطلاع رأي حديث أجرته مؤسسة «آي إن جي» مع عدد من الصحافيين الدوليين، أن 50 في المائة من الصحافيين يعدون «السوشيال ميديا» مصدراً حياً للأخبار رغم عدم مصداقيتها في كثير من الأحيان، في حين أن 73 في المائة منهم أكدوا أنهم يستعينون بالمواد والمحتوى الأكثر قيمة ومصداقية بالنسبة لهم مثل مقاطع الفيديو والتغريدات، ولا سيما التي تخص قادة الدول. بل ويعتقد أكثر من 60 في المائة من الصحافيين، أنه لا يمكن لأي وسيلة إعلامية أو وكالة أنباء الاستمرارية من دون شبكات التواصل الاجتماعي التي أتاحت الفرصة للمواطن العادي للتعبير عن رؤيته للحدث ونشره لحظة وقوعه رغم عدم المهنية وضعف التوثيق والاحترافية الأقل وعدم التقيد بضوابط أو أخلاقيات المهنة ، غير أن (السوشيال ميديا) أو الإعلام الخاطف قد خطف اللقطة من الوكالات وباتت الأقرب للجمهور، فأصبحت أداة لتشكيل وجدان الرأي العام خاصة بعد التعاطي السلبي ويغر المهني من الوكالات العالمية مع أحداث عالمية شهيرة في أخر خمسة أعوام .
ويحصل العالم على معظم أخباره من أربعة عواصم هي (لندن وباريس ونيويورك وموسكو) وهي مقرات الوكالات الخمس الكبرى: رويترز البريطانية، وكالة الصحافة الفرنسية، وكالة أسيوشيتد برس الأمريكية، وكالة يونايتد برس انترناشيونال الأمريكية، ووكالة تاس الروسية.
ولهيمنة تلك الوكالات الكبرى خطورة جراء تحكم مراكز قليلة قوية في تدفق الأخبار والمعلومات ، ورغم قدم تلك الظاهرة التي بدأت بتحكم بريطانيا وفرنسا وألمانيا ، وكان العالم مقسمًا إلى مناطق نفوذ موزعة بين وكالات الأنباء الثلاث رويتر – هافاس – وولف فتبيع هافاس الأخبار لدول أمريكا اللاتينية وتبيع رويتر للشرق الأقصى بينما تبيع وولف لأوربا ، إلى أن ظهرت الولايات المتحدة وقدمت مفهوم التدفق الحر للمعلومات فبات مبدأ ملزمًا للجميع وإن كان محل شك في العقد الأخير ، لكن يبقى تحكم وكالات بعينها في صناعة ونقل المعلومات يزيد الهوة السحيقة بين بلاد الشمال الغني والجنوب الفقير، ما يولد آثارا ضارة على مختلف الصعد – الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وقد ظهرت جلية في الحرب اللاإنسانية الدائرة في الأشهر الأخيرة من عام 2023 ضد غزة ومآلات تحكم الوكالات الكبرى في نشر أخبار لا تتوافق مع الحقيقة الملموسة على أرض المعركة مما ينذر بمولود جديد للإعلام العالمي يهدد عرش تلك الوكالات الإخبارية الكبرى يقضي على القيود التي تفرضها على المعلومات ولعبها دور المصدر الرئيس للأخبار وصاحب المفتاح ، وهذا المولود سيتفوق على ما يكنى بالإعلام الجديد الذي بات مفردة قديمة، يقصد بها المواقع الإلكترونية، والآن تعد وسائل التواصل الاجتماعي هي الإعلام الجديد الخاطف ، ما أدى إلى اشتداد المنافسة مع وكالات الأنباء العالمية ، اذ إن نسبة كبيرة من رواد الشبكات الاجتماعية أصبحوا مراسلين ومحررين للأخبار، ومع ذلك يفضل معظم العاملين بغرف الأخبار خبر الوكالة عن خبر وارد من مواقع التواصل إن كانا متناقضين، رغم أن وارد وكالات الأنباء مواد خام تحتاج إلى تصحيف وإعادة نظر.
لكن لا شك في أن وسائل التواصل وصحافة المواطن تمكنت من قلب الطاولة في تغطية الحرب على غزة وأماطت اللثام عن الحقيقة فرآها المجتمع الغربي بأم عينه واكتشف زيف بعض الوكالات الإخبارية الكبرى التي تعد مصدرًا لقنواتهم الفضائية . وعلى ذكر زيف بعض الوكالات وانصياعها للتوجه الحكومي الدولي فتهتم الصحافة الألمانية عبر تقارير مراسلي وكالاتها في غزة بتقارير وروايات الجيش الإسرائيلي ويعرضونها من دون تشكيك وكأنها الحقيقة الوحيدة بينما يتم اغفال الرواية الفلسطينية عن عمد واضح .
بعض المتخصصين يرون أن صحافة المواطن ربحت من الوكالات الجزء الكبير من دورها فالمغردون على « منصة X » يمثلون وكالة أنباء بحد ذاتها،رغم تعزيز الوكالات بغرف أخبار إلكترونية (outside source) في محاولة لجذب الجماهير ، فضلًا عن السماح لبعض المراسلين ببث الكثير من الأخبار العاجلة، عبر حساباتهم الشخصية ، لكن تشكيك المتلقي في أخبار الوكالات ظهر بقوة في الحرب على غزة ، ونسوق مثالًا يؤكد بعد الإعلام العالمي – ممثلا في الوكالات الكبرى – عن المهنية في معالجة القضايا الدولية ، فقد تماهت الوكالة الألمانية في تغطيتها للحرب على غزة مع موقف الحكومة الألمانية من تلك الحرب إلى حد بعيد، فظهر التوازن في التعامل مع القصة شبه غائب في الإعلام الألماني الذي تغذيه الوكالة ، كما هو غائب في التصريحات السياسية « تماهي مع التوجه الحكومي « ، فمنذ اليوم الأول خرجت الصحف الألمانية بافتتاحيات تتحدث عن ضرورة أن تقدم ألمانيا الدعم غير المشروط لإسرائيل في الدفاع عن نفسها، مستندة إلى المسؤولية التاريخية للدولة التي تسببت بـ«المحرقة» النازية، وتتعهد منذ ذلك الحين بـ«ألا يتكرّر ذلك»، وفي أعقاب اشتداد القصف الإسرائيلي على امتداد قطاع غزة وارتفاع أعداد الضحايا المدنيين، ورغم اتهام منظمات دولية لإسرائيل بخرق القانون الدولي واستهداف المدنيين بشكل عشوائي، ظل الإعلام الألماني يدافع عن استمرار الحرب، ويتجاهل أعداد الضحايا من المدنيين. وتعمد تغييب القصص الإنسانية الواردة من غزة بشكل كامل تقريباً، في حين تركز القصص على الضحايا الإسرائيليين.
ويبدو أن صراع البقاء سيظل قائمًا للوكالات الدولية الكبرى والمنافسة ستكون حامية الوطيس بين مختلف الوكالات التي ترفد مختلف وسائل الإعلام بأخبار العالم رافعة شعار « نعرض أخبار العالم للعالم كما نحب أن يراه العالم ، وفي ظل قتل لأبجديات القواعد المهنية من قبل تلك الوكالات وتحكمها في تدفق المعلومات يبقى التساؤل مطروحًا ، هل ستبقى الوكالات الكبرى قادرة في المستقبل على البقاء كرافد أساسي للأخبار رغم هذا العوار الذي شهدته صناعة الإعلام العالمي في الربع الأخير من العام المنقضي 2023 ؟

تاريخ الوكالات الخمس الكبرى

1 – وكالة أسوشيتد برس – AP – A sociated Press

وكالة أنباء أمريكية غير ربحية تأسست في مايو 1848، فتحت فروعا لها في لندن وباريس وبرلين عام 1931، ثم تغلغلت في السوق الأوروبية للأخبارإلى أن أصبحت توزع الأخبار لـ 155 صحيفة – وتذيع أخبارها بـ6 لغات ، في 43 دولة حول العالم.

2 – وكالة يونايتد برس انترناشيونال UP1 .

وكالة أنباء أمريكية ظهرت في عام 1958 نتيجة دمج وكالة اليونايتد برس UP مع وكالة الأنباء الدولية NS، تعد واحدة من أكبر وكالات الأنباء المملوكة للقطاع الخاص في العالم ، (United Press International) تقوم بتوزيع الأنباء لعدد كبير من المشتركين في خدماتها التلفازية في أكثر من مائة دولة، ولها نحو 528 مكتبا في دول العالم الأخرى فضلا عن 200 مكتب في الداخل .

3 – رويترز البريطانية REUTERS

مؤسسة إخبارية دولية مملوكة لشركة تومسون رويترز، تأسّست في لندن عام 1851 من قبل الألماني بول رويتر إلى أن استُحوذَ عليها من قبل شركة تومسون عام 2008 ، لديها حوالي 2500 صحفي و600 مصور صحفي في حوالي مائتي موقع حول العالم .تعد من أكبر الوكالات العالمية في مجال الأخبار والمعلومات، وتشرف على إدارتها 4 جمعيات للاتحادات الصحفية، وهي جمعيتا مالكي الصحف البريطانية ،ووكالة الصحافة المتحدة الأسترالية، ووكالة الصحافة النيوزيلاندية ،ووكالة برس آسوشيشن.

4 – وكالة الصحافة الفرنسية AFP

تعد وكالة فرانس برس أو وكالة الأنباء الفرنسية وكالة أنباء دولية مقرها باريس تأسّسَت عام 1835 باسم وكالة هافاس لتكون بذلك أقدم وكالة أنباء في العالم ، وعاودت نشاطها بعد أن تحررت فرنسا من سيطرة ألمانيا في 1944 ، وكانت مدعومة من قبل الحكومة الفرنسية، إلا أنها استقلت كليا في 1957 ،وأشرف على إدارتها مجلس يمثل الصحف والإذاعة والشعب إضافة إلى ممثل عن الوكالة نفسها. يعمل في الوكالة 2400 موظف من 100 جنسية مختلفة، وهي تبث الأخبار بست لغات – هي الفرنسية والإنكليزية والعربية والألمانية والإسبانية والبرتغالية – ولمختلف الوسائط النصوص والصور والفيديو والرسومات البيانية والبث الصوتي ، تستعين بخدماتها وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم وكذلك الشركات والمؤسسات والمنصات الرقمية ، ويعتمد مصدر تمويلها الرئيس على اشتراكات عملائها كما تتلقى الوكالة دعمًا من الأموال العامة لأداء مهمتها ذات الاهتمام العام.

5 – وكالة تاس الروسية

تمتلك أكبر شبكة إعلامية بين وكالات الأنباء الروسية ولديها 70 مركزا ومكتبا في المناطق الروسية و68 مكتبا تمثيليا في 63 بلد.